إدارة
التواصل

# صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 124
للنشر الفوري
٢٥ مارس ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

**بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام زيارة خبرائها المعنية بالعراق**

قامت بعثة يقودها السيد كارلو سدرالفيتش، رئيس بعثة الصندوق للعراق، بزيارة العاصمة الأردنية عمّان في الفترة ١٩–٢٤ مارس الجاري للالتقاء بالوفد العراقي الرسمي بقيادة الدكتور صفاء الدين الصافي وزير المالية بالنيابة. وقد التقت البعثة في تلك الفترة أيضا بالدكتور عبد الباسط تركي سعيد محافظ البنك المركزي بالنيابة ومسؤولين من وزارات المالية والتخطيط والنفط والبنك المركزي وديوان الرقابة المالية، كما أجرت مشاورات مع ممثلي القطاع الخاص العراقي والمجتمع الدبلوماسي العراقي في عمان. واستعرضت البعثة آخر التطورات الاقتصادية الكلية والقضايا الجارية على مستوى المالية العامة والشؤون النقدية. وسيساعد هذا العمل على التحضير لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع العراق في أواخر هذا العام.

وفي ختام البعثة، أصدر السيد سدرالفيتش البيان التالي في عمّان:

"حافظ العراق على استقرار اقتصاده الكلي في عام ٢٠١٣، رغم انخفاض إنتاج النفط وصادراته عن المستوى المتوقع. وظل النمو قويا عند مستوى ٤,٢%، بفضل النشاط غير النفطي الذي بلغ حوالي ٧% وكان مدفوعا بنشاط التشييد وتجارة التجزئة. وسجل التضخم تراجعا طفيفا من ٣,٦% في عام ٢٠١٢ إلى ٣,١%، الأمر الذي جاء انعكاسا لاستقرار أسعار الغذاء والوقود العالمية. كذلك ظل سعر الصرف مستقرا، وزادت الاحتياطيات الدولية بمقدار ٧ مليارات دولار لتصل إلى ٧٨ مليار دولار في نهاية ٢٠١٣ (ما يعادل نحو ١٠ شهور من واردات السلع والخدمات).

"ومن المتوقع أن تزداد قوة النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٤، مع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ٦% بفضل إنتاج النفط الذي يبلغ ٣,٢ مليون برميل يوميا وصادرات النفط التي تبلغ ٢,٦ مليون برميل يوميا، رغم تأثر النشاط غير النفطي بالموقف الأمني.

"غير أن أداء المالية العامة الكلي تأثر بإيرادات النفط التي جاءت أقل من المتوقع في عام ٢٠١٣ بالإضافة إلى زيادة ضغوط الإنفاق – وهو ما يرجع في معظمه إلى صعوبة الموقف الأمني. وعلى ذلك، ارتفع عجز الميزانية إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، وتم تمويله من صندوق تنمية العراق، ثم تراجع أثناء السنة من ١٨ مليار دولار إلى ٦,٥ مليار دولار.

"ويتوخى مشروع ميزانية ٢٠١٤ حجما كبيرا من النفقات بسبب الالتزامات الجديدة لأغراض الأمن والمساعدات الاجتماعية ومعاشات التقاعد وتحويلات الأموال إلى الأقاليم. وللحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ينبغي تخفيض التزامات الإنفاق المخططة، مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي دون تغيير. وعلى المدى الأطول، ينبغي أن يسعى العراق إلى إدارة إيراداته النفطية الكبيرة والمتزايدة بكفاءة عن طريق احتواء الإنفاق الجاري وبناء هوامش احتياطية في المالية العامة والحساب الخارجي.

"وفي هذا السياق، شددنا أيضا على أهمية تعزيز إدارة المالية العامة، بما في ذلك عمليات الميزانية وتبويبها وإعداد تقاريرها واستحداث نظام متكامل للمعلومات، بغية المساعدة في إعداد وتنفيذ سياسات مالية قابلة للاستمرار.

"كذلك ناقشنا التقدم في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح في القطاع المالي. وفي هذا الصدد، يواصل البنك المركزي العراقي العمل على تحسين عملياته وإصلاح القطاع المالي عن طريق تشريع جديد للبنك المركزي والبنوك التجارية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستحداث نظام جديد للدفع. غير أن الحكومة والبنك المركزي ينبغي لهما القيام بجهد أكبر لإعادة هيكلة البنوك الكبيرة المملوكة للدولة وتحقيق تكافؤ الفرص للقطاع المصرفي الخاص، بحيث تتاح له المشاركة في المعاملات الحكومية بالتدريج.

"ويمثل سعر الصرف – المدعم بقدر كبير من الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي – ركيزة أساسية يستند إليها الاقتصاد العراقي وقد استفاد منه العراق إلى حد كبير. وفي هذا السياق، شجعنا البنك المركزي على بذل الجهود مجددا لتحرير سوق الصرف الأجنبي بالتدريج، عن طريق العمل على زيادة تقليص الفروق بين سوق المزادات والسوق الموازية.

"ونود توجيه الشكر للسيد وزير المالية بالنيابة، والسيد محافظ البنك المركزي بالنيابة، والخبراء العاملين معهما، على المناقشات المثمرة والصريحة التي عقدناها معهم أثناء البعثة."